او دبره او استولدها عرض عالم بها بالجناية ضمن الاقل من قيمته والارش
من الارش وان علم بها عزم الارش فقط اجماعا كبيعه عالما بهما وكتعليق
عتقه بفعل زيد او رميه او تحجر فعل العبد ذلك كما يصار فارا بقوله
ان مرضت فانت طالق ثلاثا فان قطع عبد يد حر عمدا ودفع اليه فاعتقه
ثم مات من السراية فالعبد صلح بها بالجناية لان عتقه دليل تصحيح الصلح
وان لم يعتقه وفدى برد على سيده فيقتل او يعفى لبطلان الصلح
فان جنى ماذون له مديون خطأ فاعتق سيده بلا علم بها عزم لربع
الدين الاقل من قيمته ومن دينه وعزم لوليها الاقل منها اي الغيمة وعلى رأس
ولو انفذ اي العبد المجاني احنبي فقتله واخذ لولاه لا غير فان والت
ماذونة مدبرة بيعت مع ولدها في الدين ان كانت الولادة بعد
لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين لم تستعقل حق الغرم بالولي بخلاف
اكسابها فان جنت فولدت لم يدفع الولد له اي لولي الجناية لتعلقها بهم
المولى لانهما يخالفان الدين عبد لرجل ركبه رجل ان سيده حره فقتل العبد
المعتق وليه اي ولي الزاعم عتقه خطأ فلا شيء للحر عليه لانه يزعم عتقه
اقراره لا يستحق العبد بل الدية لكنه لا يصدق على العاقلة الا ببينة فان
قال معتق بقرعروف لرجل قتلت اخاك يخاطب به مولاه الذي اعتقه
خطأ قبل عتقي فقال الاخ الذي هو المولى لا بل بعد صدق الاقرب
لانه يمكن للضمان وان قال لها قطعت يدك وانت امتي وتالت هي لا بل
فعلته بعد العتق فالقول لها لانه اقر لسبب الضمان ثم ادعى ما يبريه
فلا يكون القول له وكذا القول لها في كل ما اخذه المولى منها من المال
لما ذكرنا استحسانا الا الجماع والغلة فالقول له لاستناده لحالة معهودة
مانعة للضمان عبد محجور او صبي امر صبيا بقتل رجل فقتله فدته على
عاقلة القاتل لان عمد الصبي خطأ ورجوعا على العبد بعد عتقه وقيل
لا على الصبي لان امره لقصور اهليته فان كان مأمور العبد عبدا مثله
دفع السيد القاتل او فداه في الخطأ ولا رجوع له على الامر في الحال ويرجع
بعد العتق بالاقل من الفداء وقيمة العبد لانه تحمل ما فوق قيمته لزيادة لا مضطر
وكذا الحكم في العبد ان كان العبد القاتل صغيرا لان تحمله خطأ فان كبر وافتك
منه عبد حر صغير فاعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان او اكثر فهلك فلا
شيء عليه لان جناية العبد لا توجب شيئا وتجب على المولى قيمة واحدة ولو
الواقع القاتل بلغي فان قتل عبد عمدا رجلين حرين لهما منهما ولبان تعمى
احد وليي كل منهما دفع السيد نصفه الى اللذين لم يعفوا او فداه

بدية كاملة لانه بذلك العفو سقط القود وانقلب ما لا وهو دينان
وقد سقط دية نصيب العافين وبقي دية نصيب الساكتين او يدفع نصف
لهما فان قتل العبد احدهما عمدا والاخر خطأ وعفى احد وليي العمد فدى
بدية لولي الخطأ وبنصفها لاحد ولي العمد الذي لم يعف او دفع اليهما
ونسلم اما لا تاعوله عنده وارباعا مما زعته عندهما فان قتل عبد فعفا قريبهما
وعفى احدهما بطل كله وقالا يدفع الذي عفا نصف نصيبه للاخر او يفديه
بربع الدية وقيل محمد مع الامام ووجه ابي انقلب بالعفو مالا والمولى
لا يستوجب على عبده دينا فلا تخلف الورثة فيه فصل في
الجناية على العبد دية العبد قيمته فان بلغت بدية الحر وبلغت قيمة
الامة دية الحرة نقص من كل من دية عبد وامة عشرة دراهم اظهارا لانحطاط
رتبة الرقيق عن الحر وبتعيين العشرة يأتي مسعود رضي الله عنه وعنه
من الامة خمسة وتكون على العاقلة في ثلاث سنين خلافا لابي يوسف
وفي الغصب يجب القيمة بالغة ما بلغت بالاجماع وما قدر من دية الحر يقدر
من قيمته وفي يدبر نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح درر وقيل
لا يزاد على خمسة الاف الا خمسة ويقوم به في المنتقى ويجب بحكومة عدل
في خمسة في الصحيح وقتل كل قتيل قطع يد عبد فجره سيده فسرى فمات
منه ولد للعبد ورثته غير المولى لا نقص لاستيلاء من له الحق والا يكن
له غير المولى انتقص منه خلافا لمحمد قال لعبديه احدكما حر فمات فابن المولى
العتق في احدهما بعد البيع فارسهما للسيد لان البيان كالانشاء ولو قتلا دية
حر وقيمة عبد لو القاتل واحدا معا وقيمتهما سواء وان قتل كلا واحد معا او
على التعاقب ولم يدر الاول رئي بكل قتلا رجل عينين عبد حي مولاه ان شاء
دفع مولاه عبده المعتق للعافي واخذ منه قيمته كاملة او امسكه
ولا يأخذ النقصان وقالا له اخذ النقصان وقال الشافعي ضمن القيمة
وامسك الجثة احيا ولو حي مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة
ومن الارش لقيامهما مقامها فان دفع القيمة بقضاء في المدبر او ام
الولد جناية اخرى يشاركه الثاني الاول اذ ليس في جنايته كلها الا قيمة
واحدة ولا شيء على المولى لانه مجبور على الدفع ولو دفع القيمة لولي الاولى
بغير قضاء اتبع السيد بحصته من القيمة ورجع بها على الاول او اتبع
ولي الجناية الاولى وقالا لا شيء على المولى وان اعتق المولى المدبر وقد
جنى جنايات لو تأمه اي المولى الا قيمة واحدة على الجناية قبل العتق
اولا لان حق الولي لم يتعلق بالعبد فلم يكن ممنوعا بالاعتاق ام الولد

فقيمة العبد بين ج

الجنا